جامعة ديالى – كلية القانون والعلوم السياسية
المجلد الحادي عشر – العدد الأول - الجزء الأول– 2022 مجلة العلوم القانونية والسياسية

جائحة كورونا والمفاهيم السياسية: الامن والحقوق وجدل الاولويات

Corona and political concepts: Security, rights, and priority debate

الاختصاص العام: العلوم السياسية الاختصاص الدقيق: الفكر السياسي

الكلمات المفتاحية : جائحة كورونا، الامن القومي، حقوق الانسان، العولمة.

Keywords: COVID19, National Security, Human Rights, Globalization

تاريخ الاستلام : 2021/1/18 – تاريخ القبول : 2021/5/31 – تاريخ النشر : 2022/6/15

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2022.11.1.1.1

أ.م.د. أحمد علي محمد

جامعة الأنبار - كلية القانون والعلوم السياسية

Assistant Prof. Dr. Ahmed Ali Mohammed
University of Anbar - College of Law and Political Science
dr.ahmedpolitical@uoanbar.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

احيت ازمة كورونا الجدل والمناظرة حول المنظومة القيمية والفكرية التي تستند اليها المؤسسات والممارسات في عالمنا المعاصر، فبدأت عملية مراجعة كبيرة على الصعيد الفلسفي والفكري للأسس الايديولوجية والفكرية، وللهياكل والمؤسسات التي ترسخت خلال العقود الاخيرة، لقد سلطت هذه الازمة الاضواء على فشل سياسات العولمة، واعادت الاعتبار لدور الدولة، كما اعادت الى الاضواء قضية الامن القومي ومفهومه، وعززت من سلطة الدول والحكومات على حساب حقوق الافراد والجماعات، ويبدو أَنَّ عملية المراجعة تلك قد تفرض اعادة النظر في مضمون الكثير من المفاهيم السياسية التي سادت في العقود الاخيرة.

Abstract

The Corona crisis has revived controversy and debate about the value and intellectual system on which institutions and practices are based in our contemporary world. A major review process has begun at the philosophical and intellectual level for the ideological and intellectual foundations, and for the structures and institutions that have been entrenched during the last decades. This crisis has shed light on the failure of globalization policies, and restored consideration The role of the state, as it brought to light the issue of national security and its concept, and strengthened the authority of states and governments at the expense of the rights of individuals and groups, and it seems that this review process may force a review of the content of many of the political concepts that have prevailed in recent decades.

المقدمـــــة

Introduction

كان من اهم اثار الازمة الناجمة عن جائحة كورونا في الغرب على الصعيد الفكري والفلسفي انها احيت الجدل والمناظرة حول المنظومة القيمية والفكرية التي تستند اليها المؤسسات والممارسات في عالمنا المعاصر، فبدات عملية مراجعة كبيرة على الصعيد الفلسفي والفكري للأسس الايديولوجية والفكرية، وللهياكل والمؤسسات التي ترسخت خلال العقود الاخيرة، لقد سلطت هذه الازمة الاضواء على فشل سياسات العولمة، ودفعت بالدول الى مزيد من الانكفاء على الداخل، والاعتماد على الذات، واعادت الاعتبار لدور الدولة، وبخاصة في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية، كما اعادت الى الاضواء قضية الامن القومي ومفهومه، وعززت من سلطة الدول والحكومات على حساب حقوق الافراد والجماعات، ويبدو أَنَّ عملية المراجعة تلك قد تفرض اعادة النظر في مضمون الكثير من المفاهيم السياسية التي سادت في العقود الاخيرة.

ومن منظور فكري فلسفي نجد أَنَّ الازمة الحالية تشتمل في طياتها على بعدي الخطر والفرصة معاً، او المحنة والمنحة، وهي في جانبها الثاني وفرت فرصة للفلاسفة والمفكرين لإعادة النظر والمراجعة بعيدا عن انشغالات العوام بنظريات المؤامرة التي ما فتأت تتناسل من ثنايا التهويل والتهوين، لتصل حد التناقض منذ بداية الازمة، رغم أَنَّ تلك المقاربات لا تنتج معرفة علمية يركن اليها او يعول عليها، فهي لا تصدر ولا تنتج الا عقلاً مستقيلاً مستسلماً لمعطيات الواقع بدلاً من صنعها، ولعل التاريخ وحده هو من يتكفل ببيان فيما اذا كانت الازمة لعبة اقدار او لعبة امم، وحتى ذلك الحين، فان المنطق العلمي يفرض البحث في نتائج الازمة ومعطياتها السياسية بعيداً عن تلك المقاربات. وفي هذا السياق تثار العديد من الاسئلة الاشكالية لعل من اهمها: ما هي انعكاسات الازمة على صعيد المعرفة السياسية وبنية المفاهيم السياسية؟ وهل أَنَّ الازمة تعيد تشكيل المفاهيم السياسية التي سادت في ظل العولمة النيوليبرالية؟ وفي أي اتجاه؟ وهل سنشهد نهاية النموذج الليبرالي كنموذج كوني؟ وهل أَنَّ الازمة تعيد تشكيل مفهوم الامن القومي ومفهوم حقوق الانسان والعلاقة بينهما؟ ولمن الاولية للحقوق ام للأمن، أي للفرد ام للدولة في اوقات الازمات؟ .

وانطلاقا من تلك التساؤلات ستتوزع الاجابات على محورين اساسيين تدور في فلك فرضية اساسية وهي: أَنَّ ازمة جائحة كورونا قد تعيد تشكيل المفاهيم السياسية التي سادت في العقود الستة او السبعة المنصرمة، وبخاصة مضامين تلك المفاهيم التي رسختها العولمة في العقود الثلاثة الاخيرة، كما انها ستعيد تشكيل مفهومي الامن القومي، وحقوق الانسان، وترتيب العلاقة بينهما على اسس جديدة.

تتوسل الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن في بيان اثر جائحة كورونا في تغيير مضمون وابعاد المفاهيم السياسية السائدة في عصر العولمة . وتنبع اهمية الدراسة من بيان الاثار السياسية الفكرية والعملية للجائحة والتحديات التي استجدت في هذا المجال، ولذا فانها تهدف في احد جوانبها الى تزويد المختصين وصناع القرار برؤوى وتصورات حول سبل ومواجهة تلك التحديات الفكرية والعملية.

وقد توزعت الدراسة على محورين: يتناول المحور الأول اثر الجائحة في اعادة تشكيل المفاهيم السياسية بعامة، ويتناول الثاني اثرها في بعث وصياغة اطر جديدة للأمن والحقوق والعلاقة بينهما.

المبحث الأول

First Section

جائحة كورونا واعادة تشكيل المفاهيم السياسية

Corona pandemic and reshaping political concepts

إنَّ استقراء تاريخ الاوبئة التي شهدتها البشرية يظهر بشكل جلي أَنَّ اثارها لم تكن تقتصر على الابعاد الصحية والاجتماعية، وانما كان لها ابعادها السياسية العميقة، وكما لاحظ (جاك اتالي) –اقتصادي ومستشار الرئيس الفرنسي الاسبق ميتران– انه وخلال الالف سنة الماضية ادى كل وباء الى تغييرات جوهرية داخل الانظمة السياسية، وداخل الثقافات التي تبنى عليها تلك الانظمة كما حصل في ابان وباء (الطاعون الاسود) الذي ضرب اوروبا في القرن الرابع عشر واودى بحياة ثلث سكانها[1].

ويخلص (اتالي) في مقاله حول الجائحة والمعنون "ماذا سيولد منه؟" الى أَنَّ عجز الانظمة القائمة في الغرب عن مواجهة وادارة ازمة (كورونا) سيضع منظومات الحكم، ومعها كل اسس السلطة الايدلوجية موضع مراجعة جذرية، ومن ثم سيقع استبدالها ما أَنَّ تنتهي الفترة الحرجة بنماذج وهياكل جديدة قائمة على نوع اخر من المنظومات القيمية، أي أَنَّ نظام الحكم القائم على حماية الحقوق الفردية يمكن أَنَّ ينهار جاراً معه أليتيه الرئيستين: السوق والديمقراطية[2].

والواقع أَنَّ ازمة (كورونا) او ما يعرف اليوم بفايروس او جائحة كورونا(*coronavirus*) او (*COVID-19 pandemic*) قادت الى عملية مراجعة واسعة في الغرب على الصعيدين الفلسفي والفكري السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وعلى صعيد الفكر السياسي فان هناك مراجعة واعادة نظر للمنظومة المفاهيمية التي سادت في العقود الاخيرة لا سيما تلك التي كرستها العولمة خلال العقود المنصرمة، فقد حولت العولمة (*Globalization*) العالم الى قرية كونية صغيرة كما يقال، واضحى العالم على حد تعبير احد الباحثين بلا حدود "معلومات بلا حدود، مرجعيات بلا حدود، دول بلا حدود، وشفافية بلا حدود"[3].

ومع أَنَّ العولمة لم تلغِ جميع ادوار الدولة القومية لا سيما في مجال حفظ الامن الداخلي وتنظيم العلاقات الاجتماعية، والاشراف على توزيع الدخل القومي لكن اضعفت الى حد بعيد ادارتها للشأن العام مقابل ارتفاع نسبة مساهمة فاعلين اخرين من غير الدول خارجياً وداخلياً من اولئك الذين يستمدون سلطتهم من سلطة المال بعد تكدس الثروة في ايدي عدد صغير من الافراد والمؤسسات الاقتصادية العابرة للحدود القومية[4].

وعليه، ورغم ما اوجدته العولمة من فرص، فقد خلقت تحديات كبيرة واوجدت ازمات لم تكن معروفة من قبل، ولذلك برز اتجاه معارض للعولمة حتى داخل البلدان المهيمنة فيها متمثلاً في الحركات الشعبوية (*Populism*) التي تصاعد مدها في العقدين الاخيرين كنتيجة للإفراط في العولمة، وتحرير التدفقات المالية الدولية، وانشاء منظمة التجارة العالمية، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وتفاقم عدم المساواة، وانعدام الامن الاقتصادي وتزايد موجات الهجرة العالمية[5]. وجاءت ازمة كورونا لتعطي زخماً كبيرا للاتجاه الشعبوي الانعزالي.

لذلك ففي حقبة ما بعد (كورونا) ستكون الفرصة سانحة امام اليمينيين المتطرفين للوصول للسلطة او الذين هم على راسها بالفعل، باتخاذ تدابير تعمل على تقويض الافكار الليبرالية الديمقراطية خصوصاً بعد اهتزاز ثقة المواطنين بالحكومات التي وقفت عاجزة في مواجهة الازمة، مما سيعزز من اتجاه الافراد نحو هؤلاء الشعبويين الذين تزخر خطاباتهم بأفكار تدغدغ عواطف الجمهور، فالمواطن في تلك الدول يتطلع قبل كل شيء الى توفير فرص عمل له، ورعاية صحية، وسكن لائق، ودولة آمنة[6].

لقد اضحت العولمة ومع مطلع عام **2020**م امام اخطر تحدي يواجهها حتى اليوم متمثلا بجائحة (كورونا) الذي شل من نشاطها، وهز اركانها لا سيما الاقتصادية منها، وفي هذا الاطار نشرت مجلة (*Foreign Affairs*) في **16** مارس الماضي مقالاً للباحثين(*Henry Farrell*) و(*Abraham Newman*) بعنوان "هل سينهي فيروس (كورونا) العولمة كما نعرفها؟"، اوضحا فيه أَنَّ كورونا لم يكشف عن فشل العولمة، وانما عن هشاشتها رغم ما جلبته من فوائد، وذلك نتيجة الاعتمادية المتبادلة بين الدول وما خلقته من مناطق في العالم متخصصة في منتج واحد، او جزء من السلعة مما تسبب في هشاشة النظام الاقتصادي في لحظات الازمات، وما ينتج عنها من انهيار سلاسل التوريد، وهنا يؤكد الباحثان أَنَّ احدى تداعيات ازمة كورونا قد تكون تحولاً في السياسة العالمية باتجاه التراجع في اليات العولمة، وبالتالي فان كورونا سيعمل على اعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للعولمة[7].

وفي السياق نفسه اوضح المفكر الامريكي (نعوم تشومسكي) (٩١عام) في مقابلة على قناة (*DIEM25*) أَنَّ ازمة (كورونا) كشفت عيوب النظام العالمي، وانها قد تكون فاتحة ازمات اخرى مثل الحرب النووية، والاحتباس الحراري والتي نتجت عن السياسات "النيوليبرالية" للعولمة"، وتساءل (تشومسكي) عن امكانية خلق عالم يعتمد على الاحتياجات البشرية اكثر من الربح. مبيناً أَنَّ فشل سياسات السوق وما انتجته من مشاكل اقتصادية واجتماعية عرقل جهود مواجهة هذه الجائحة رغم كل ما توصلت اليه البشرية من تقدم[8].

لذا فان أحد اهم تداعيات فيروس (كورونا) أنه اعاد الحياة للدولة القومية القوية، كما أنه أعاد الاعتبار لدور الحكومات في مختلف المجالات، فحينما أغلقت الدول حدودها البرية والجوية في ظل الازمة تعرضت العولمة لضربة موجعة، بل أَنَّ هناك من يرى أَنَّ ذلك وجه ضربة قوية إلى الاتحاد الأوروبي، وتعطلت اتفاقية شينغن مع إغلاق الحدود ووقف السفر[9].

لقد اصيب النظام الدولي بحالة من الصدمة واهتزاز المفاهيم، من جراء ردة فعل الدول العظمى والمهيمنة في النظام الدولي خلال الازمة، فقد تبنت هذه الدول العمل الإنفرادي لمواجهة الأزمة، وهي التي كانت تنادي ب"الاعتمادية المتبادلة" وقاعدة "دعه يعمل، دعه يمر". هذه المواقف أدت إلى تراجع أغلب مفاهيم العلاقات الدولية التي تبنتها المدرسة الليبرالية: (التعاون الدولي، الاعتمادية المتبادلة، المنظمات الدولية، الشراكة الدولية)، ورجحت كفة مفاهيم المدرسة الواقعية: (المصلحة، الفردية، الطبيعة الشريرة)، مما دفع بالكثيرين الى تأكيد ضرورة اعادة النظر في المفاهيم الدولية في ظل الأزمة أو بعدها[10].

لقد تغذت العولمة وطيلة العقود السابقة على مبدأ التراجع للسيادة الوطنية لصالح المؤسسات والمنظمات الدولية والشركات الكبرى لذا فان واحدة من اهم معطيات الازمة هو اعادة الاعتبار لمفهوم السيادة (*Sovereignty*) الذي ظن الكثيرون أَنَّ العولمة قد جعلته في غياهب النسيان، بل كان هناك عودة قوية للدولة وللدور الاستراتيجي الذي تلعبه في هذه الازمة والذي ستواصل القيام به، هذه العودة القوية للدولة ساهمت في تراجع الاصوات المنادية بضرورة التخلص من هيمنة الدولة على الاقتصاد واعطاء السوق كامل الحرية والمجال للتحكم [11].

كما قاد عجز دول متقدمة في نظامها الصحي عن مواجهة الازمة الى اعادة نظر جدية في الغرب في نظم الرعاية الصحية والاجتماعية، وضرورة عدم تركها للشركات الخاصة ولمنطق الربح، لذا ساهمت الازمة في عودة المسائل الاجتماعية الى الصدارة وضرورة حضور البعد الاخلاقي في الاقتصاد، وان تلعب الدولة الدور الاكبر في نظم الرعاية الصحية والاجتماعية من اجل خلق رابط اجتماعي وعلاقات اجتماعية تتميز

بالتضامن[12]. وربما نشهد في المستقبل حضورا اكبر للدولة في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية وبناء المدارس والمستشفيات والجامعات كإجراء احترازي لإدارة ومواجهة مخاطر المستقبل .

والحقيقة أَنَّ أزمة كورونا بقدر ما شلت اليات وهياكل العولمة، فأنها أكدت هزيمة فكرة (فوكوياما) عن نهاية التاريخ وبأن النظام الليبرالي الغربي قد انتصر نموذجه الرأسمالي الديمقراطي بشكل نهائي، وهي الفكرة التي سادت منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، فقد بدت الانظمة الشمولية ومنها النظام الصيني اكثر قدرة وكفاءة في التعامل مع الازمة من الانظمة الرأسمالية الليبرالية[13]. واذا كان من المبكر الحديث عن انتقال قيادة النظام العالمي من الولايات المتحدة الى الصين كما يطرح البعض، فان الاصوات بدأت تتعالى بضرورة ايجاد قيادة للنظام العالمي تعتمد مبادئ التضامن والتعاون الدولي بدل نموذج الغطرسة والقهر الذي ميز النموذج الامريكي في قيادة النظام الدولي[14] ووجد العالم نفسه امام اعادة اكتشاف الصين والقيم الاسيوية في الانضباط، وتقديس الوقت، والعمل كنموذج ملهم للقيم والانظمة السياسية .

والواقع أَنَّ مسالة التوصل إلى حكم بات بشأن أي النظم السياسية أصلح للتعامل مع الأزمة مسألة صعبة، فإذا كان صحيحاً القول أَنَّ النظم المعبرة عن الليبرالية الجديدة فشلت في مواجهة الوباء، فإن هناك نظماً شمولية عاتية فشلت أيضا في المواجهة، ومنها النظام الإيراني الذي لم ينجح رغم السلطات الواسعة التي يتمتع بها في وقف تفشي المرض[15]، كما أَنَّ من العسف ومجافاة الموضوعية الحديث عن انهيار مرتقب للمنظومة الليبرالية، فما يشهده الغرب من عملية مراجعة شاملة فلسفية وفكرية، ونقد ذاتي تنبئ باعتماد تعديلات وتغيرات عميقة على مستوى السياسة والاقتصاد، وفي مقدمة ذلك دور الدولة في مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية واولوية الانسان على المال، وكذلك مضمون كثير من المفاهيم، كمفهوم الحق والحرية، حيث فرضت الازمة ضرورة الإعلاء من شأن القانون وتخليق الحياة العامة قانونيا، انطلاقا من مقاربة الكل بدلاً من مقاربة الفرد بما في ذلك مفهومي الحق والحرية، ضمن مفهوم الحق الكلي غير المتجزئ، أي الحق الذي ينبع من الانسان نحو أفق الأمة، باعتبار أَنَّ ضمان البقاء للأنا في غياب الوعي بالأخرين، يعرض الباقي للضياع، وهو ما يستوجب ضرورة فرض الأمر بقوة القانون، حماية للجميع، ودفاعا عن مفهوم الأمة[16].

كما أَنَّ مفهوم الحرب في شكله السابق على كورونا، أضحى مقارنة بها كلاسيكيا، لأن الجائحة أنتجت شكلا جديدا من المواجهة والدفاع، وهو ما يغير من طبيعة الجيش النظامي، الذي لم يعد الجنود وحدهم المكلفين بعملية الدفاع والحماية، بل صار الشعب كله في ظل هذه النوع من المعارك البيولوجية مسئول عنهما[17]، بل وفي كثير من الدول اصبح للجيش والاجهزة الامنية ادوار ووظائف جديدة من مثل

اعداد المستشفيات الميدانية، او نقل التجهيزات والخدمات اللوجستية فضلاً عن الدعم بالخبرات والخدمات الصحية المتخصصة، وتأمين الطرق والدعم اللوجستي، وتطبيق الالتزام بالحجر الصحي، وهو ما يعني الحاجة الى ثقافة امنية جديدة ضرورية لعمل عناصر تلك الأجهزة[18]. والاهم في تلك الثقافة الامنية هو تعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته لا سيما مع احتكاك الاجهزة الامنية بالمدنيين وعملها في المدن ومع الاجهزة المدنية.

لقد اطلقت الازمة عملية مراجعة شاملة لمفاهيم وآليات واجهزة الامن القومي في الدول المتقدمة، وفي هذا الصدد يشير احد المختصين الامريكيين في هذا المجال *(Stephan Blank)* الى أَنَّ الازمة كشفت عن هشاشة وخطأ المقاربات الامنية للدول الكبرى، والتي ركزت على الأبعاد والمواجهات السياسية والعسكرية، وافتقدت الاهتمام والتنسيق في مجال الجوائح العالمية، فقد حذر العلماء لسنوات عدة من أَنَّ تغير المناخ سيزيد بشكل كبير من مخاطر الاوبئة في المستقبل من خلال تضخيم ناقلات الأمراض، والتي قد تفوق في المستقبل خطر جائحة كورونا[19].

ويؤكد أَنَّ من المفارقة إنَّ ازمة (كورونا) جاءت في خضم صراع تجاري محتدم بين الصين والولايات المتحدة وأوروبا ادى الى تقويض الاستثمار والابتكار في مجال التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. وقد قاد انشغال هذه الدول بالصراعات السياسية و التجارية وقصر نظرها الامني الى اضعاف القدرات الوطنية لكل منها في مواجهة الجائحة[20]، فمنذ عام ٢٠١٠م تنفق الولايات المتحدة ما معدله (١٨٠) مليار دولار سنويا على جهود مكافحة الإرهاب مقارنة باقل من (٢) مليار دولار على برامج الأمراض المعدية والوبائية المستجدة. وفي انعكاس لمدى انحياز ميزانية الأمن القومي للولايات المتحدة تجاه الجيش على حساب الأبعاد الاخرى خصص الكونغرس (٦٨٥) مليار دولار في عام ٢٠١٩م للبنتاغون مقارنة بنحو(٧) مليار دولار لمركز السيطرة على الأمراض[21].

وفي السياق نفسه اكدت الازمة أَنَّ القطاع الطبي يشكل رقما فارقاً في مصادر قوة الدولة، وفي معادلة الأمن القومي، وهو ما يعني أَنَّ اجهزة الاستخبارات ستكون بحاجة الى تطوير عملها بإضافة مجالات جديدة والاستعانة بخبراء طبيين، وقد يتطلب ذلك ايضا تطوير تكنولوجيا للكشف عن التهديدات البيولوجية واستخدام بيانات أكثر تعقيداً وذكاء اصطناعي لتحديد وفهم والتنبؤ بالتهديدات المحدقة بالمجتمع، واذا كان لبعض الدول الكبرى باع طويل في مجال التجسس البيولوجي منذ ايام الحرب الباردة، فأن العالم اليوم احوج ما يكون الى التركيز على اللقاحات بدل التركيز على الأسلحة البيولوجية[22].

لذا فإن الجائحة ستثير انتباه جميع الدول إلى ضرورة إيلاء الأهمية القصوى للبعد البيولوجي والطبي، ودمجه ضمن أولوياتها، بل وجعله جزءا لا يتجزأ من أمنها القومي، وفي سياق اخر بينت الازمة اهمية المعطيات الرقمية، فقد دفع انتشار الفيروس عالميا الى سرعة تحديث كثير من المجتمعات تكنولوجيا حيث توجهت الدول مضطرة الى تبني نظم العمل والتعليم الالكتروني عن بعد في محاولة للتكيف مع الواقع الجديد، وبالمقابل، فان التوسع في استخدام تقنيات المراقبة الالكترونية من قبل الحكومات والذي فرضته ازمة (كورونا) قد تترتب عليه تداعيات لمدة طويلة بعد احتوائها، لا سيما ما يتعلق بالحقوق والحريات، واولها الحق في الخصوصية كما سيتم تناوله [23].

واخيراً لنا أَنَّ نتساءل: ما نوع المجتمع الذي سيخرج من هذا الوباء؟ هل ستكون البلدان أكثر توحداً؟ أم عزلة؟ هل ستستخدم أدوات السياسة والمراقبة لحماية المدنيين أم قمعهم؟ و أي الأنظمة أكثر كفاءة، الديمقراطية أم السلطوية في مواجهة الكوارث؟

والواقع أَنَّ الاجابات الحاسمة عن تلك الاسئلة رهن بالمستقبل الذي سيتقرر شكله ومصيره بناءً على الخيارات– الاجابات المعتمدة، فلكل من هذه الخيارات ايجابياته وسلبياته لكن من الواضح أَنَّ قبلة الاجابة اليوم هي الفلسفة اكثر من العلم، فقد هرع المعنيون الى الفلاسفة والمفكرين لالتماس اجابات في لحظات اللايقين التي يعيشها العالم اليوم، فمن مفارقات هذه الازمة انها وان اعلت من شأن العلماء والمختصين لا سيما في المجال الطبي، فأنها هزت الثقة بالعلم، فلجأ الناس للفلسفة والفلاسفة لالتماس الاجابات بعد أَنَّ ظن كثيرون أَنَّ العلم اطاح بعرش الفلسفة التي اخلت مكانها للعلم، فكان أَنَّ ظهر (يورغن هابرماس) بسنواته التي تجاوزت العقد التاسع ، فيما لاحقت الاسئلة الفرنسي (ادغار موران)، و(نعوم تشومسكي)، و(فرنسيس فوكوياما)، و(أمارتيا سن)، و(سولافوي جيجيك)، فيما واصل (آلان دو بوتون) الحديث عن عزاءات الفلسفة في زمن الاوبئة، وهي كلها طروحات تؤكد على ضرورة اعادة النظر الشاملة بالمنظومات الفكرية والبنى والهياكل القائمة باتجاه تأكيد الابعاد الانسانية والتضامنية التي غيبتها العولمة النيوليبرالية[24].

ونختم هذا المحور بقول (ويليام ديفيز) –عالم اجتماع واقتصادي وسياسي–: "سوف يستغرق العالم سنوات أو عقود لفهم أهمية عام 2020م بشكل كامل، وما يمكننا تأكيده أنها كأزمة عالمية حقيقية هي أيضاً نقطة تحول عالمية، اذ هناك قدر كبير من الألم العاطفي، والجسدي، والمالي في المستقبل القريب، ولن يتم حل أزمة بهذا الحجم على الإطلاق حتى يتم إعادة صياغة العديد من أساسيات حياتنا الاجتماعية والاقتصادية"[25].

من خلال ما سبق، يتضح أَنَّ هناك عملية مراجعة فلسفية وفكرية ونقداً ذاتياً تطال الاسس الفكرية للمنظومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الغرب نتيجة لمعطيات ازمة(كورونا)، وهي عملية قد تعيد تشكيل مضامين الكثير من المفاهيم السياسية التي سادت خلال العقود المنصرمة لا سيما تلك المضامين التي رسختها المنظومة المفاهيمية للعولمة خلال العقود الثلاثة الاخيرة، وما يرتبط بذلك من اعادة تشكيل مفهومي الامن القومي وحقوق الانسان، والعلاقة بينهما، والذي ربما يختزل مجمل التحولات على مستوى المفاهيم السياسية السابقة.

المبحث الثاني

Section Two

جدل الاولويات: نحو منظور جديد للأمن والحقوق

Controversy of priorities: Towards a new perspective on security and rights

إنَّ الجدل حول اولوية الحقوق بين السلطة والفرد جدل ولد مع السياسة، وظل احد اهم مواضيع علم السياسة منذ تأسيسه، ومن هنا كانت الديمقراطية الحديثة واحدة من اهم اليات الموازنة بين حقوق وواجبات الطرفين اي الدولة والفرد، لكن هذا الجدل غالباً ما يثار في عصرنا الحاضر عندما يتعرض الامن القومي للدولة للخطر في حالات الحروب والكوارث والاوبئة حيث تفرض الاجراءات الاستثنائية، وتطغى صلاحيات الحكومات على حقوق الافراد، وهو ما قد يبعث الجدل حول توظيف تلك الازمات لزيادة سلطة الحكومات على حساب حقوق الإنسان، وهو الجدل الذي اثير في الولايات المتحدة عقب احداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م، اذ أَنَّ تعزيز الأمن القومي قاد الى انتهاك وتقييد الكثير من الحقوق والحريات وأثار الجدل بين الأكاديميين والحقوقيين المدافعين عن اولوية الحريات و الحقوق باعتبارها الاساس الذي وجدت من أجله الدول من جانب، وبين السياسيين والعسكريين المدافعين عن أولوية الأمن القومي من جانب اخر[26].

وكما عبر عن ذلك رئيس الوزراء البريطاني الاسبق ديفيد كاميرون في اعقاب تعامل قوات الأمن العنيف مع المحتجين في لندن في عام 2011م بجملته الشهيرة: "حين يتعلق الأمر بالأمن القومي ببريطانيا لا تحدثني عن حقوق الانسان" [27].

أَنَّ الشرعية الدولية لحقوق الانسان تتألف في الواقع من اربع وثائق هي الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الاخير[28].

وقد تحددت حقوق الانسان على صعيد الحقوق المدنية والسياسية، وفي مقدمتها الحق في الحياة، وحق التنقل، وحرية الفكر، والتجمع، والمشاركة في ادارة الشئون العامة كما تحددت حقوقه على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وفي مقدمتها الحق في العمل والضمان الاجتماعي، والحق في الصحة والتعليم[29]. كما تحددت حريات الانسان على اساس من تلك الشرائع سواء على صعيد الحريات الفردية الاساسية، وفي مقدمتها الحرية الشخصية، وحرية الذهاب والاياب، او الحريات الفكرية مثل حرية الراي والتعبير، وحرية الصحافة وحرية التظاهر، او على صعيد الحريات الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها حرية العمل[30].

والواقع أَنَّ ازمة جائحة (كورونا) قد احيت هذا الجدل حول الاولويات على نطاق واسع وربما غير مسبوق. من حيث انها اثرت سلباً على مجمل الطيف الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[31]. بحكم أَنَّ الازمة اعادت بعث مفهوم الامن القومي الذي غيبته او اضعفته المنظومة القيمية للعولمة خلال الفترة السابقة، فقد حدّت العولمة من نطاق الامن القومي لمصلحة الامن الانساني في ظل سياسات العولمة النيوليبرالية، ويلاحظ أَنَّ ابعاد هذا الامن الانساني كانت تغض النظر عن امن الدولة أي الامن القومي، واذ تراجع الاهتمام بالأمن القومي لمصلحة الامن الانساني، فقد اصبح المفهوم مرادفاً– ولحد كبير – لأمن القوى العظمى، فقد اصبح للكثير من المفاهيم السائدة في الوسط السياسي والاكاديمي بعدين: احدهما ظاهر والأخر خفي، وهو الاهم، فالمفاهيم اضحت ادوات بيد الدول الكبرى لتحقيق اهدافها بعيدا عن المضمون الفعلي لتلك المفاهيم، فجاء مفهوم الامن الانساني في مواجهة مفهوم الامن القومي، والعولمة في مواجهة الخصوصية الثقافية، والتدخل الدولي الانساني في مواجهة سيادة الدولة[32].

ومع اكتساح ازمة كورونا للنظام العالمي عاد الاعتبار لمفهوم الامن القومي، واذ عزز ذلك من استقلالية الدول والحكومات على الصعيد الخارجي، فانه على الصعيد الداخلي اثار المخاوف من تغول دور الحكومات على حساب حقوق الانسان، وحرياته تحت ذريعة مواجهة ازمة الوباء، وهو ما اطلق يد الحكومات بشكل غير مسبوق تحت ذريعة حماية الامن، فإجراءات وتدابير الحكومات حول العالم فرضت قيوداً واسعة على الحقوق والحريات والاكثر مدعاة للقلق أَنَّ تلك القيود تجد تأييداً شعبياً لها تحت ذريعة حماية السلامة العامة. بدءاً من تقييد الحريات الشخصية، وفرض حظر التجول واعلان حالة الطوارئ الى منح الصلاحيات الاستثنائية للحكومة واضعاف سلطة المشرعين والصحافة الرقابية وصولاً الى تعطيل المحاكم وانزال العسكر في شوارع المدن[33]. كما أَنَّ التضييق على الصحافة والصحفيين بات شائعاً في ظل هذه

الظروف وعلى سبيل المثال تم العمل بقانون طوارئ جديد في المجر اثار عاصفة من الجدل، وهذا القانون يعاقب بالسجن حتى الصحفيين على نشر معلومات غير صحيحة عن كورونا مما اثار مخاوف من أَنَّ تتعرض أي تغطية اعلامية لا تروق للحكومة للعقاب او المنع[34].

وينطبق ذلك بشكل اكبر على العالم العربي الذي غالبا ما يوصف على انه مثال سيء في مجال حقوق الانسان حتى في الظروف الطبيعية، ففي الاردن مثلا وقع الملك عبدالله الثاني على "قانون الدفاع" الذي يفعل فقط في حالات الطوارئ، ويمنح الحكومة سلطات استثنائية، وفي المغرب ظهرت دوريات مدرعة في الرباط لضمان امتثال المواطنين لحالة الطوارئ، وفي الجزائر ولبنان والعراق تم استغلال الجائحة لتفكيك الاعتصامات وانهاء التظاهرات، وفي مصر استهدفت الحكومة وسائل اعلامية شككت بالحصيلة الرسمية بعدد المصابين بفايروس كورونا المستجد[35].

وهي اجراءات لم تقتصر على دول بعينها، وهذا ما دفع الامين العام للأمم المتحدة (انطونيو جوتيريش) الى القول: "في ظل تزايد القومية العرقية والشعبوية والسلطوية وتحجيم حقوق الانسان في بعض الدول، يمكن أَنَّ تقدم ازمة كورونا ذريعة لاتخاذ اجراءات قمعية لأغراض لا علاقة لها بالجائحة"[36].

وفي مقاله في مجلة "فورين بوليسي" الامريكية اعتبر (فلوريان بيبر) استاذ التاريخ والسياسة في جامعة "غراتس" النمساوية أَنَّ الوباء وفر للحكومات الدكتاتورية والديمقراطية على حد سواء فرصة للتعسف، واساءة استخدام السلطة، وتقليص الحريات المدنية، مؤكداً أَنَّ الاجراءات قد تنجح بالتخفيف من تفشي الجائحة، لكن العالم سيواجه خطراً من نوع اخر، بل أَنَّ العديد من البلدان ستكون اقل ديمقراطية بكثير مما كانت عليه بعد أَنَّ يتراجع خطر الجائحة[37].

ومن ناحية اخرى اثارت قضية الرقابة الرقمية على المواطنين لمكافحة الوباء جدلاً متصلاً بحقوق الانسان، وفي هذا السياق وقعت اكثر من مئة منظمة من منظمات المجتمع المدني على بيان مشترك يحدد الشروط التي يجب استيفاءها قبل استخدام الرقابة الالكترونية[38]، فقد لجأت بعض الدول الى التركيز على مراقبة السكان باستخدام التقنيات الحديثة كما حصل في الصين، وفي روسيا تم اطلاق نظام المراقبة للأشخاص الذين يتم تشخيص اصابتهم بالفيروس باستخدام تقنيات الهاتف المحمول. والواقع أَنَّ التوسع في استخدام تقنيات المراقبة الالكترونية من قبل الحكومات والذي فرضته ازمة (كورونا) قد تترتب عليه تداعيات لمدة طويلة بعد احتواء الجائحة، لا سيما ما يتعلق بالحقوق والحريات، واولها الحق في الخصوصية، حيث توفر هذه التقنيات للحكومات طرقاً جديدة للسيطرة والمراقبة وممارسة الضبط مدعومة بالذكاء

الاصطناعي، وهو ما يطرح للنقاش قضايا الديكتاتورية الرقمية (*Digital Dictatorship*)، على الصعيد الداخلي، والكولونيالية الرقمية (*Electronic Colonialism*) على الصعيد الدولي[39].

وعلى امتداد مناطق العالم من الصين حتى الفلبين وبعض الدول الاوربية، يتجلى بأن فيروس كورونا منح الأنظمة القمعية فرصا للانتعاش، وحرر انظمة أخرى من بعض الالتزامات الديمقراطية التي شرعت في تجريبها، مثال على ذلك هنغاريا حيث سارع الرئيس (فيكتور أوربان) إلى منح نفسه سلطات مطلقة وواسعة.

وهو ما دفع عالم اللسانيات نعوم تشومسكي(91عاماً) والفيلسوف ادغار موران (99عاماً)، واللذين عاينا صعود الأنظمة الشمولية سنوات الثلاثينات، الى التأكيد على وجود قواسم مشتركة، بين تلك الحقبة وما يشهده الوقت الراهن. أذ يمثل السياق الحالي فرصة للأنظمة الديكتاتورية كي تتقدم خطوات لترسيخ لبنات نموذجها السلطوي في الحكم، وصارت تطرح آنياً باعتبارها أكثر نجاعة من الاليات الديمقراطية، الرخوة وغير الكفوءة، في نظرهم، وفي ذلك يقول تشومسكي: "تجلى خياران بعد الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات. تمثل الخيار الأول: في الاشتراكية الديمقراطية كما طرحها روزفلت داخل الولايات المتحدة الأمريكية. بينما تمثل الخيار الثاني في أطروحات هتلر، وندرك اليوم نتائج ذلك. نعم أَنَّ التماثل ليس كليا، بيد أنه تظهر جوانب مشتركة"[40].

وفي سياق متصل ادى تفشي الوباء الى تأجيل عقد الانتخابات في كثير من الدول وهذا التأجيل ينطوي بطبيعة الحال على حزمة من التأثيرات السلبية المفهومة بالنسبة للديمقراطية كما هو الحال في بريطانيا وفرنسا[41].

وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ادى الوباء الى احداث تغييرات اقتصادية كبيرة، وفقدان عشرات الملايين من الاشخاص لوظائفهم، وهو ما يثير قضية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الواجبة على الدولة، ومنها الحق في العمل واعانات البطالة لحين الحصول على وظيفة جديدة[42].

ومن الحقوق الاخرى التي قيدت او تم تعطيلها في ظل الجائحة حقوق الافراد في الوصول الى العدالة وحقوق التقاضي وضمانات الدفاع والحق في التمثيل القانوني، وغيرها حيث فرضت الجائحة اغلاق المحاكم وتأجيل الجلسات[43]. وكذلك حقوق الاشخاص المحرومين من حرياتهم أي الموقوفين والسجناء من حيث حاجتهم الى الدعم العاجل والرعاية الصحية وتحسين ظروف معيشتهم دون تمييز على اساس وضعهم القانوني ولسوء الحظ لا يحصل السجناء سوى على النزر القليل من تلك الحقوق[44].

وينطبق الامر نفسه على الافراد ذوي الاعاقة الذين يتعرضون لتهديدات اكبر بسبب الازمة ويتأثرون اكثر بتدابير الاغلاق حيث يكون الوصول الى الدعم والخدمات اليومية محدوداً وقد يعاني الكثير

منهم من العزلة وتهديدات اكبر في المؤسسات، حيث ظهرت تقارير مروعة عن معدلات الاصابة الكبيرة بينهم بسبب الاهمال خلال الوباء، وهو ما دفع (ميشيل باتشيلت)– رئيسة تشيلي السابقة ومفوضة حقوق الانسان في الامم المتحدة الى القول: "انني منزعجة من التقارير التي تفيد بين حياة الاشخاص ذوي الاعاقة تعطى وزنا مختلفا عن الاخرين خلال الوباء، في ما يجب أَنَّ تستند القرارات الطبية على التقييمات السريرية الفردية والحاجة الطبية وليس على خصائص العمر او الاعاقة"[45].

وبالعودة الى شرائع حقوق الانسان، نجد أَنَّ قانون حقوق الانسان يسمح بتقييد حقوق الانسان او انتقاص بعض الحقوق لأغراض مشروعة مثل حماية الصحة العامة او لحماية الامن الوطني او النظام العام او الاخلاق او حقوق وحريات الاخرين[46]. الا أَنَّ هناك حدوداً صارمة على متى والى أي مدى قد يتم تقييد تلك الحقوق كما أَنَّ هذا التقييد يجب أَنَّ يهدف الى تحقيق هدف مشروع، ويجب أَنَّ يكون التقييد متناسبا مع هذا الهدف، وضروريا "فعالا ومستنيرا" بالأدلة، ومحددا زمنياً، وغير تعسفي، وطبقا للقانون[47].

فقد نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة (29) منه على أَنَّ يخضع الفرد للقيود التي تفرض ضمن قانون الطوارئ، على أَنَّ لا يتم انتهاك الحقوق الاساسية له، كما تطرقت العديد من الاتفاقيات الاقليمية لمفهوم حالة الطوارئ ومنها المادة (27) من الاتفاقية الامريكية الخاصة بحقوق الانسان، والمادة (15) من الاتفاقية الاوربية الخاصة بحقوق الانسان، والرابط المشترك لجميع تلك الاتفاقيات هو انه لا يجوز التذرع بتطبيق حالة الطوارئ او اتخاذها حجة للإفلات من الالتزامات الاخرى المرتبطة بالقانون الدولي لحقوق الانسان[48].

وعليه، لا يمكن للحكومات أَنَّ تتخذ الظروف الطارئة كذريعة لتعليق متطلبات الديمقراطية وحقوق الانسان، بل تبقى الحكومات مسئولة عن تقديم تبريرات مناسبة حول ما اتخذته او لم تتخذه من اجراءات مطلوبة لمواجهة الازمة، اما القول بأن الرجوع الى الشعب او المواطنين يبطئ القرارات التي تتطلب الحسم والسرعة في اوقات الازمات، فهو قول تدحضه التجارب التاريخية التي اثبتت أَنَّ مشاركة الجمهور والمجتمعات المحلية امر لا بد منه في مواجهة انتشار الاوبئة والامراض[49].

يتضح من كل ذلك أَنَّ قضية حقوق الانسان تقع في قلب الحديث عن ازمة كورونا التي يواجهها العالم حالياً، والمشكلة تكمن في توظيف هذه الجائحة من قبل بعض الحكومات لتحقيق اهداف سياسية، وهو ما يؤكد ضرورة تفعيل دور الامم المتحدة وهيئاتها المعنية كلاعب اساسي في ادارة الازمة، وهو ايضا ما يوجب التذكير بمسؤولية هذه الهيئات بالعمل على تعزيز وحماية حقوق الانسان في اوقات الازمات لبيان ما

هو مسموح به للدول اثناءها، وتأكيد مهنية تلك الهيئات من دون مصادرة سيادة الدول الضعيفة لمصالح القوى الكبرى او تبرير التدخل الخارجي تحت ذريعة التدخل الدولي الانساني.

كما تبرز اهمية اعادة النظر في الخطاب الحقوقي على مستوى النظام الدولي والمنظمات الدولية المعنية، فقد تركز الخطاب الحقوقي في العالم كله على الحقوق المدنية والسياسية نظرا للتقلبات السياسية التي حصلت في العقدين الاخيرين فيما سمي بحقبة الربيع الاوربي، ثم حقبة الربيع العربي ثم ثورات امريكا اللاتينية، حتى اضحت القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومنها الحق في الرعاية الصحية، وحماية الناس من الفقر تأتي في المرتبة الثانية، ولا تلقى الاهتمام الاعلامي الواسع نفسه، وظل التعامل معها يتم دائما كقضايا داخلية تخص كل دولة بشكل منفرد ولا تشغل الرأي العام العالمي[50]. لكن بعد الصدمات الكبيرة التي احدثتها ازمة (كورونا) في مجال الرعاية الصحية، والهزة المرعبة في الاقتصاد خصوصاً على مستوى قطاع الاعمال الخاص، يبدو أَنَّ العالم سينشغل بإصلاح هذه البنود اكثر من انشغاله بالحقوق المدنية والسياسية مرة اخرى [51].

من كل ما تقدم يتضح أَنَّ على جميع الدول ضرورة اعتماد منظور ومقاربات جديدة للأمن القومي ولحقوق الانسان والعلاقة بينهما، وربما اعادة تشكيل الاليات، والاجهزة المختصة بكل منهما، ويأتي في مقدمة الامور التي يجب اعتمادها في تلك المقاربات تأكيد البعد الانساني الحقيقي وليس المؤدلج للأمن، الذي يضع نصب عينيه الانسان وحقوقه، كما يضع نصب عينيه ايضاً مستقبل البشرية جمعاء. كما يتضح أَنَّ الحكومات تعيش اليوم مرحلة ترتيب اولويات، وقضايا حقوق الانسان وحرياته من ضمن الامور التي تتعرض لإعادة الترتيب، وربما تعديل على مفاهيمها ومؤسساتها واهميتها في الحفاظ على الاستقرار والامن القومي والعالمي، ويتضح ايضاً أَنَّ الازمة حتى وان لم تغير كثيرا في شكل العلاقات الدولية، الا انها ستؤثر حتما على العلاقات بين الحكومات والمواطنين، وعلى دور الدولة في تقرير حياة الافراد لاسيما بعد انتعاش دور الدول والحكومات في ظل الجائحة، واعادة بعث مفهوم الامن القومي، وتقليل الاعتمادية المتبادلة، وهو امر لا بد وان يترك اثاره على قضية حقوق الانسان بدرجة او باخرى، ولكن يبقى الاهم هو عدم استغلال القيود على حقوق الانسان وحرياته لأغراض سياسية تخرج عن نطاق مواجهة الظروف الطارئة، والامر يكمن في ايجاد معادلة تجمع بين الحفاظ على السلامة العامة والامن القومي من جهة، وتلافي التأثيرات السلبية على حقوق الانسان وحرياته بل وعد تلك الحقوق جزءاً مهماً واساسياً في تكامل وترصين الامن القومي والعالمي من جهة اخرى.

الخاتمـــــــة

Conclusion

نتيجة لمعطيات ازمة(كورونا)، فأن هناك عملية مراجعة فلسفية وفكرية، ونقداً ذاتياً تطال مجمل الاسس الفكرية للمنظومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الغرب، وهي عملية قد تعيد تشكيل مضامين الكثير من المفاهيم السياسية التي سادت خلال العقود المنصرمة لا سيما تلك المضامين التي رسختها المنظومة المفاهيمية للعولمة خلال العقود الثلاثة الاخيرة، فقد عادت الى الواجهة مفاهيم السيادة القومية وتدخل الدولة مع تنامي القناعة بهذا الدور في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية، كما اكتسبت الكثير من المفاهيم مضامين جديدة مثل مفهوم القوة الذي اصبح البعد الطبي والمدني احد اهم اركانه، ومفهوم الحرية والحقوق وغيرها من المفاهيم، وهذه العملية تتضح اكثر من خلال اعادة تشكيل مفهومي (الامن القومي) و(حقوق الانسان) والعلاقة بينهما على اسس جديدة . ولعل اهم ما تخلص اليه الدراسة من استنتاجات:

1. ضرورة اعادة النظر بمفهوم الامن القومي من منظور جديد يتجاوز المنظور الواقعي لهذا المفهوم، وذلك من خلال اغنائه بمضامين تؤكد على البعد الانساني المشترك وتجاوز المصالح القومية الضيقة، وكذلك التأكيد على الابعاد المدنية والصحية لهذا المفهوم.
2. اعادة هيكلة المؤسسات والبنى المعنية بالامن القومي وحقوق الانسان على الصعيد الداخلي، واعادة النظر بالسياسات التنافسية والتصارعية المحمومة التي اتبعتها الدول الكبرى على الصعيد الخارجي، والتي قادت الى اهمال الجوانب البيئية والوبائية.
3. ضرورة ايجاد معادلة تحقق اعلى قدر من التوازن بين حقوق الانسان من جهة، ومتطلبات الامن القومي للدولة من جهة اخرى، فقد اعادت الجائحة الاعتبار لمفهوم الامن القومي، وهوما اثار المخاوف من تغول دور الحكومات على حساب حقوق الانسان، وحرياته تحت ذريعة مواجهة ازمة الوباء العالمي، لا سيما مع استغلال الكثير من الحكومات لتلك الاجراءات لأهداف سياسية.
4. تفعيل دور الامم المتحدة وهيئاتها المعنية، وربما اعادة هيكلتها وفقاً للمعطيات الجديدة وصولاً الى تحقيق معادلة متوازنة لا تهدر الامن القومي والسلامة العامة تحت ذريعة الامن الانساني، ولا تبرر التدخل الخارجي باسم حقوق الانسان، وفي الوقت نفسه لا تهدر حقوق الانسان وحرياته باسم الامن القومي او حماية السلامة العامة، بل واعتبار حقوق الانسان جزءاً مكملاً ومهماً للأمن القومي، وهو ما يستدعي

اعادة ترتيب الاولويات القيمية على نحو يحقق التوازن والتكامل، وربما اعادة هيكلة البنى والمؤسسات المعنية بالأمن القومي وحقوق الانسان كمتطلب مهم لحفظ السلم والامن القومي ومن ثم العالمي.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) وكالة الصحافة المستقلة، جاك أتالي: العالم لن يعود كما كان. متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mustaqila.com/ تاريخ الزيارة 5–5–2020

(2) المصدر نفسه.

(3) جميل مطر، "حدود على السياسة في عالم بلا حدود،" مجلة المستقبل العربي، العدد٢٣٦، بيروت، اكتوبر ١٩٩٨، ص١١.

(4) مجموعة باحثين، ازمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية (الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، 2020)، ص ص 35–36.

(5) فريد زكريا، الشعبوية تتزايد.. لماذا الغرب في مأزق؟ ٢٠–٣–٢٠١٧. متاح على الموقع الالكتروني: www.islamonline.net/1924/ تاريخ زيارة الموقع:٣ –٢–٢٠٢٠.

(6) ياسر جمال الدين، النظم السياسية في ميزان أزمة كورونا. متاح عل الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=6544**0** تاريخ زيارة الموقع: 10–5 –2020.

(7) *Henry Farrell and Abraham Newman "Will the Coronavirus End Globalization as We Know it?," Foreign Affairs,16 march/2020 . available on website*: www.foreignaffairs.com تاريخ زيارة الموقع 1–5–2

(8) نعوم تشومسكي، ازمة كورونا كشفت عيوب النظام العالمي ٢–٤–٢٠٢٠ . متاح على الموقع الالكتروني: ***www.//alhura.com/arabic_and_international/*** تاريخ زيارة الموقع ٢٨–٤–٢٠٢٠

(9) عماد الدين حسين ، مفاهيم اسقطها كورونا، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-04-11-1.3827170 تاريخ زيارة الموقع: 14–5–2020.

(10) مصطفى السراي، جائحة كورونا تغير مفاهيم العلاقات الدولية، متاح على الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=65933 تاريخ زيارة الموقع: 24–5–2020.

(11) ماهر حنين، سوسيولوجيا الهامش في زمن كورونا: الخوف، الهشاشة، الانتظارات (تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية،2020)، ص 101.

(12) نفس المصدر والصفحة.

(13) مجموعة باحثين، مستقبل النموذج الليبرالي في عالم ما بعد كورونا، متاح عل الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=66230&fbclid=IwAR3dqd_ULtKktjqZLNGPCk

DHTmLJFzOYVMHjVbNlZEYJDqdAXsZpU55tzh8 تاريخ زيارة الموقع : 16–5 – 2020.

(14) علي عبد الخضر محمد المعموري، عالم ما بعد كورونـا .. الحاجة الى قيادة جديدة . متاح على الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=65975&fbclid=IwAR3U1Ix0xVmEMhG4U8AMjuLaOp38zjlO9YJqFtWdrtLtz5Zq_KfuBNS9grI تاريخ زيارة الموقع:18–5–2020.

(15) أحمد بوخريص، هل تطيح "كورونا" بأطروحة فوكوياما: نهاية التاريخ ....؟ سقوط النظريات الفلسفيـة . متاح على الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=66194&fbclid=IwAR2r2kn_nzP4fhtCt36VcPq9OnLpYbNjPxemTPDXray5ehMdeNc1BQCVbEA تاريخ زيارة الموقع:15–5–2020.

(16) محمد بنطاهر، المنظر بعد كرونا . متاح على الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=65935 تاريخ زيارة الموقع:20– 5– 2020.

(17) المصدر نفسه .

(18) John R. Allen and others, The Military, Policing and COVID-19: Executive Summary, April 2020 . available on website: www.brookings.edu. تاريخ زيارة الموقع ٢–٥–٢٠٢٠ .

(19) Stephan Blank, Coronavirus has Changed the Future of National Security Forever. Here's how. April 2020. available on the website: www.euractive.com تاريخ زيارة الموقع: 2–5–2020

(20) lbid.

(21) Samantha power, How the COVID-19 Era will Change National Security Forever. 14 April 2020. available on the website : www//time.com/5820625/. تاريخ زيارة الموقع: 1–5–2020.

(22) Coronavirus News, How COVID-19 Change the Concept of National Security and the Secret Services 04/05/2020. available on website: www//corona24.news تاريخ زيارة الموقع: 2–5–2020.

(23) مجموعة باحثين، ازمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 83 .

(24) علي حسين، أمارتيا سِن .. البحث عن مجتمع ما بعد " كورونا " متاح على الموقع الالكتروني: https://www.facebook.com/groups/926071387727295 تاريخ زيارة الموقع: 28–5–2020.

(25) سامية بن يحي، الأزمة البيولوجية بين جدلية التفسير العلمي والفلسفي. متاح على الموقع الالكتروني: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/23011 تاريخ زيارة الموقع:27–5–2020.

(26) للتفصيل ينظر: عبد الحق زغدار، وفاء العمري، "الامن القومي الامريكي وحقوق الانسان بين الثنائيات الجدلية واستراتيجيات الموازنة،" مجلة العلوم الانسانية، العدد السابع، جوان 2017،ج1، ص ص ٢٢–٣٤.

(27) ياسر جمال الدين، مصدر سابق، من الانترنت.

(28) رياض عزيز هادي، حقوق الانسان: تطورها– مضامينها– حمايتها(بغداد: دار الكتب،2005)، ص64.

(29) للتفصيل ينظر: نفس المصدر، ص ص66– 68.

(30) للتفصيل ينظر: حسان محمد شفيق العاني، نظرية الحريات العامة: تحليل ووثائق(بغداد: دار الكتب،2004)، ص ص 51–106.

(31) *UN.human rights office of the high comissioner,COVID -19 and its human rights dimensions . available on website: wwww//unaids.org*

تاريخ زيارة الموقع ٢–6–٢٠٢٠.

(32) خديجة عرفة محمد، "مفهوم الامن الانساني،" المركز الدولي للدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد13، السنة الثانية، يناير 2006، ص ص 4–9.

(33) نضال منصور، حين يصبح كورونا شماعة للدوس على حقوق الانسان. متاح على الموقع الالكتروني: *www//alhurra.com/different-angle/*تاريخ زيارة الموقع: ١–7–٢٠٢٠.

(34) مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، حقوق الانسان في عصر كورونا. متاح على الموقع الالكتروني: *https://www.ecssr.ae/reports_analysis/* تاريخ زيارة الموقع: 3–7–٢٠٢٠.

(35) مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الانسان، بسبب كورونا حقوق الانسان على المحك في العالم العربي. متاح على الموقع الالكتروني: *https://liberties.aljazeera.com/* تاريخ زيارة الموقع: 20–6–2020.

(36) عبد الامير رويح، كورونا فرصة للتعسف: هل تصبح حقوق الانسان ضحية الجائحة؟ متاح على الموقع الالكتروني: *www// annabaa.org/arabic/rights/23298* تاريخ زيارة الموقع: 15–6–2020.

(37) مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، مصدر سابق، من الانترنت.

(38) نفس المصدر.

(39) مجموعة باحثين، ازمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 83 . .

(40) سعيد بوخليط، نعوم تشومسكي/ إدغار موران: التحذير من ديكتاتوريات أزمة كورونا. متاح على الموقع الالكتروني: *https://www.alhadath.ps/article/125783/* تاريخ زيارة الموقع: 10– 8–2020.

(41) مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، مصدر سابق، من الانترنت.

(42) نفس المصدر.

(43) المحامية نسرين زريقات، تحديات جائحة كورونا واثرها على حقوق الانسان. متاح على الموقع الالكتروني: *www//alrai.com* تاريخ زيارة الموقع: 28–6–2020.

(44) *Council of Europe, The impact of the COVID-19 on human rights and the rule of law: our action. available on website: https://www.coe.int/en/web/portal* تاريخ زيارة الموقع: **12–7–2020** .

UN news, coronavirus and human rights: new guidance highlights support for persons with disabilities. available on website: www//news.un.org/en/story/1062912 تاريخ زيارة الموقع: *20-7-2020*

(45) رياض عزيز هادي مصدر سابق، ص **66**.

(46) برنامج الام المتحدة المعني بـ "الآيدز" ***UNAIDS***، الحقوق في زمن الكوفيد– **19**: دروس من فايروس نقص المناعة البشري من اجل استجابة فعالة يقودها المجتمع (جينيف: برنامج الامم المتحدة المعني "بالايدز"، **2020**)، ص**5**.

اياس غريز، ازمة الكورونا والحماية الواجبة لحقوق الانسان، متاح على الموقع الإلكتروني: *www//visto.international.org* تاريخ زيارة الموقع: **27–6–2020**.

Alicia Ely Yamin and Roojin Habibi, Human Rights and Coronavirus: What's at Stake for Truth, Trust, and Democracy? Available on website: www.researchgate.net/publication/340582758/ تاريخ زيارة الموقع: *17-6-2020*

(47) باليا زيادة، مستقبل حقوق الانسان في ظل ازمة كورونا. متاح على الموقع الالكتروني:
www//theelevantnews.com **تاريخ زيارة الموقع 1-7-2020.**

(48) نفس المصدر.

المصـــــــادر

References

الكتب العربية:

Arabic Books:

I. برنامج الام المتحدة المعني بـ "الآيدز" **UNAIDS**، الحقوق في زمن الكوفيد– **19**: دروس من فايروس نقص المناعة البشري من اجل استجابة فعالة يقودها المجتمع (جنيف: برنامج الامم المتحدة المعني "بالايدز"، **2020**).

II. حسان محمد شفيق العاني، نظرية الحريات العامة: تحليل ووثائق(بغداد: دار الكتب،**2004**).

III. خديجة عرفة محمد، "مفهوم الامن الانساني،" المركز الدولي للدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد**13**، السنة الثانية، يناير **2006**.

IV. رياض عزيز هادي، حقوق الانسان: تطورها– مضامينها– حمايتها(بغداد: دار الكتب،**2005**).

V. عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، **1990**)، ج**1**.

VI. ماهر حنين، سوسيولوجيا الهامش في زمن كورونا: الخوف، الهشاشة، الانتظارات (تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية،**2020**).

VII. مجموعة باحثين، ازمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية (الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، **2020**).

الدوريات:

Journals:

I. جميل مطر، "حدود على السياسة في عالم بلا حدود،" مجلة المستقبل العربي، العدد٢٣٦، بيروت، اكتوبر ١٩٩٨.

II. عبد الحق زغدار، وفاء العمري، "الامن القومي الامريكي وحقوق الانسان بين الثنائيات الجدلية واستراتيجيات الموازنة،" مجلة العلوم الانسانية، العدد السابع، جوان **2017**،ج**1**.

الانترنت:

Internet:

I. أحمد بوخريص، هل تطيح "كورونا" بأطروحة فوكوياما: نهاية التاريخ ....؟ سقوط النظريات الفلسفيـة . متاح على الموقع الالكتروني:

https://democraticac.de/?p=66194&fbclid=IwAR2r2kn_nzP4fhtCt36VcPq9OnLpYbNjPxemTPDXray5ehMdeNc1BQCVbEA

II. **اياس غريز، ازمة الكورونا والحماية الواجبة لحقوق الانسان، متاح على الموقع الالكتروني:**
www//visto.international.org

III. **داليا زيادة، مستقبل حقوق الانسان في ظل ازمة كورونا. متاح على الموقع الالكتروني:**
www//theelevantnews.com

IV. **سامية بن يحي، الأزمة البيولوجية بين جدلية التفسير العلمي والفلسفي. متاح على الموقع الالكتروني:**
https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/23011

V. **سامية بن يحي، كورونا الدرس الآسيوي للعالم. متاح على الموقع الالكتروني:**
https://democraticac.de/?p=66051

VI. **سعيد بوخليط، نعوم تشومسكي/ إدغار موران: التحذير من ديكتاتوريات أزمة كورونا. متاح على الموقع الالكتروني:**
https://www.alhadath.ps/article/125783

VII. **عبد الامير رويح، كورونا فرصة للتعسف: هل تصبح حقوق الانسان ضحية الجائحة؟ متاح على الموقع الالكتروني:**
www// annabaa.org/arabic/rights/23298

VIII. **علي حسين، أمارتيا سِن.. البحث عن مجتمع ما بعد "كورونا" متاح على الموقع الالكتروني:**
https://www.facebook.com/groups/926071387727295

IX. **علي عبد الخضر محمد المعموري، عالم ما بعد كورونـا .. الحاجة الى قيادة جديدة. . متاح على الموقع الالكتروني:**
https://democraticac.de/?p=65975&fbclid=IwAR3U1Ix0xVmEMhG4U8AMjuLaOp38zjlO9YJqFtWdrtLtz5Zq_KfuBNS9grI

X. **عماد الدين حسين، مفاهيم اسقطها كورونا. متاح على الموقع الالكتروني:**
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-04-11-1.3827170

XI. **فريد زكريا، الشعبوية تتزايد.. لماذا الغرب في مأزق؟ ٢٠-٣-٢٠١٧. متاح على الموقع الالكتروني:**
www.islamonline.net/1924

XII. **مجموعة باحثين، مستقبل النموذج الليبرالي في عالم ما بعد كورونا، متاح على الموقع الالكتروني:**

https://democraticac.de/?p=66230&fbclid=IwAR3dqd_ULtKktjqZLNGPCk DHTmLJFzOYVMHjVbNlZEYJDqdAXsZpU55tzh8

XIII. **محمد بن طاهر، المنظر بعد كرونا . متاح على الموقع الالكتروني:**

https://democraticac.de/?p=65935

XIV. **مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، حقوق الانسان في عصر كورونا. متاح على الموقع الالكتروني:**

www//ecssr.ae/reporrts-analysis

XV. **مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الانسان، بسبب كورونا حقوق الانسان على المحك في العالم العربي. متاح على الموقع الالكتروني:**

www// liberties.aljazeera.com

XVI. **مصطفى السراي، جائحة كورونا تغير مفاهيم العلاقات الدولية، متاح على الموقع الالكتروني:**

https://democraticac.de/?p=65933

XVII. **المحامية نسرين زريقات، تحديات جائحة كورونا واثرها على حقوق الانسان. متاح على الموقع الالكتروني:***www//alrai.com*

XVIII. **نضال منصور، حين يصبح كورونا شماعة للدوس على حقوق الانسان. متاح على الموقع : الالكتروني** *www//alhurra.com/different-angle*

XIX. **نعوم تشومسكي، ازمة كورونا كشفت عيوب النظام العالمي ٢-٤-٢٠٢٠. متاح على الموقع الالكتروني:**

www.//alhura.com/arabic_and_international/

XX. **وكالة الصحافة المستقلة، جاك أتالي: العالم لن يعود كما كان. متاح على الموقع الالكتروني:** *www.mustaqila.com/*

XXI. **ياسر جمال الدين، النظم السياسية في ميزان أزمة كورونا. متاح عل الموقع الالكتروني:** *https://democraticac.de/?p=65440*

المصادر الاجنبية:

Foreign Books:

I. *Alicia Ely Yamin and Roojin Habibi, Human Rights and Coronavirus: What's at Stake for Truth, Trust, and Democracy? Available on website: www.researchgate.net/publication/340582758/*
II. *Coronavirus News, How COVID-19 Change the Concept of National Security and the Secret Services 04/05/2020. available on website: www//corona24.news*

III. *Council of Europe, The impact of the COVID-19 on human rights and the rule of law: our action. available on website: www//coe.int/en/web/*
IV. *Henry Farrell and Abraham Newman "Will the Coronavirus End Globalization as We Know it?," Foreign Affairs,16 march/2020 . available on website: www.foreignaffairs.com*
V. *John R. Allen and others, The Military, Policing and COVID-19: Executive Summary, April 2020 . available on website: www.brookings.edu*
VI. *Samantha power, How the COVID-19 Era will Change National Security Forever. 14 April 2020. available on the website : www//time.com/5820625 ./*
VII. *Stephan Blank, Coronavirus has Changed the Future of National Security Forever. Here's how. April 2020. available on the website: www.euractive.com*
VIII. *UN news, coronavirus and human rights: new guidance highlights support for persons with disabilities. available on website: www//news.un.org/en/story/1062912*
IX. *UN.human rights office of the high comissioner,COVID-19 and its human rights dimensions. available on website: wwww//unaids.org*